تاريخ استقبال المقال: / /2017 تاريخ قبول نشر المقال: / /2016 تاريخ نشر المقال: 2018/09/01

# المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية كمعيقات للتنمية البيئية.
# "مدينة قالمة أنموذجا"
# دراسة ميدانية على عينة من قاطني مدينة قالمة

د. لامية بوبيدي جامعة الوادي
lamiaboubidi@gmail.com

**ملخص:**

خضع المجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الهامة في مختلف مناحي الحياة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الحيوية عامة وخاصة بعدها البيئي. ولقد تمت دراسة الموضوع الموسوم"المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية كمعيقات للتنمية البيئية"، في مقاربة سوسيولوجية تمازج بين البعدين الحضري و البيئي.

و لقد تمت صياغة التساؤل العام كالآتي:

-ما هي مختلف المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية على اعتبار أنها معيقات للتنمية البيئية ؟.

لذا تم إجراء دراسة ميدانية طبقت فيها أداة المقابلة الموجهة على عينة عشوائية مكونة من (39) من قاطني مدينة قالمة.

و لقد كشفت نتائج هذه الدراسة على وجود العديد من المشكلات الحضرية بالمدن الحضرية والتي تعرقل تحقيق التنمية البيئية حسب استجابات المبحوثين، ونستدل على ذلك بقيمة المتوسط الحسابي (2.3886) وبانحراف معياري (0.5857)، بدرجة اتفاق مرتفعة.

**ABSTRACT**

Algerian society has undergone many important changes in various aspects of life, contributing to sustainable development in its vital dimensions in general and especially its environmental dimension. The theme "urban problems in Algerian cities as impediments to environmental development" has been studied in a sociological approach that combines urban and environmental dimensions.

The general question was formulated as follows**:**

**-** What are the different urban problems in Algerian cities as obstacles to environmental development?

A field study was conducted in which the interview tool was applied to a random sample (39) of the residents of the city of Guelma**.**

The results of this study revealed that there are many urban problems in urban cities that impede the achievement of environmental development according to the responses of the respondents. Based on the value of the arithmetic average (2.3886) and the standard deviation (0.5857), the degree of agreement is high.

**مقدمة:**

مما لا شك فيه أن ظاهرة التحضر من الظواهر الاجتماعية التي تميز مجتمع المدينة، والتي تختلف مستوياته من مجتمع إلى آخر، وذلك مرتبط بمقاييس ومؤشرات محددة لفعل التحضر. غير انه مع كل رقي اجتماعي و تطور حضاري نتكبد عناء خسائر كثيرة؛ ولعل من أهمها ما تعلق بالبيئة الطبيعية التي أضحت في خطر دائم بفعل تنامي استنزاف مواردها الطاقوية وإمكاناتها الغابية وثرواتها المعدنية...، الوضع الذي قد يحرم الأجيال القادمة منها. وعليه فالعمل على تحقيق تنمية حضرية مستديمة يستوجب تبني استراتيجيات تضع في أولوياتها المكتسبات البيئية بغرض الحفاظ عليها من جهة و تنميتها من جهة أخرى.

لقد شهد المجتمع الجزائري حركة تحضر عميقة حولته من مجتمع قروي آخر متحضر، غير أن المتمعن لواقع مدننا الجزائرية يدرك تنامي المشكلات الحضرية بفعل تجاوزات وانتهاكات السكان للضوابط والقوانين المنظمة للعمران وقضايا الإسكان، مما أثر سلبا على عملية التنمية البيئية. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للكشف على المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية كمعيقات للتنمية البيئية على اعتبار أنها المعيق لأي فعل تنموي.

**أولا – إشكالية الدراسة :**

إن التوجه البيئي العالمي الراهن يتمركز حول الحفاظ على المكتسبات والإمكانات الكامنة والظاهرة المتوفرة في هذا الوجود الطبيعي؛ مع الاستثمار الأمثل لها بما يفيد تحقيق تنمية مستدامة. والجزائر على غرار دول العالم تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تتبني سياسية إستراتيجية ديمقراطية؛ مكنت من تحقيق العديد من المكاسب والانجازات برزت خاصة في ظهور المدن الحضارية الكبرى التي يبلغ تعدادها حاليا أربع مدن ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد ثلاث مرات في غضون 2030.

بالرغم من ذلك تعاني المدن الجزائرية مشاكل حضرية جمة تحد من فعاليتها ومساهمتها في الفعل التنموي، بل تهدد المكاسب المحققة سابقا في انعكاس مباشر على الوجود البيئي. ومن بين هذه المدن نجد مدينة قالمة التي توجت يوم ما كأجمل مدينة جزائرية، فهي اليوم تعايش تأزما و تعقدا في المشكلات الحضرية نزعت عنها مسمى المدينة.

جاءت هذه الورقة البحثية عبارة عن دراسة سوسيوحضرية تهدف إلى التعرف على المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية كمعيقات في تحقيق التنمية البيئية، في استنباط واستكشاف لها من خلال دراسة ميدانية على عينة من قاطني مدينة قالمة.

انطلاقا مما تقدم تمت صياغة التساؤل العام على النحو الآتي :

- ما هي مختلف المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية على اعتبار أنها معيقات للتنمية البيئية ؟.

و ينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية :

- هل تعد مشكلة النقل الحضري بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية؟.
- هل تعد مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية؟.
- هل تعد مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية معيقا التنمية البيئية؟.

- هل تعد مشكلة الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية معيقا التنمية البيئية؟.
- هل تعد مشكلة سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية؟ .

## ثانيا– فرضيات الدراسة :

لمعالجة الموضوع الموسوم "المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية كمعيقات للتنمية البيئية" تمت صياغة مجموعة من الفرضيات والتي تعد بمثابة حلول أو إجابات مؤقتة عن التساؤلات المطروحة، والتي نوردها على النحو الآتي :

- تعد مختلف المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية.

و ينطوي على الفرضيات الفرعية الآتية :

- تعد مشكلة النقل الحضري بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية.
- تعد مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية.
- تعد مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية.
- تعد مشكلة الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية.
- تعد مشكلة سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية.

## ثالثا– أهمية و أهداف الدراسة :

تكتسي الدراسة الحالية أهمية بالغة من حيث أنها تولي الاهتمام بالدراسة والتحليل لقطاع هام في المجتمع الجزائري ألا وهو القطاع العمراني الحضري، وهذا في سياق التطورات والتغيرات التي تخضع لها البنية التحتية للمجتمع الجزائري، فضلا عن التوسع العمراني الهائل الذي يناقض في بعض جزيئاته متطلبات التنمية البيئية. فالمشكلات الحضرية جزء من الكل الإشكالي الذي يعيق الفعل التنموي، ليسهم في إهدار الجهود و الإمكانات المادية و البشرية المسخرة لذلك.

إن مشكلات التحضر عديدة ومتنامية باستمرار؛ إذ أن الاعتقاد أن بإمكان هيئات الدولة العمل بمفردها على تجاوزها والحد منها ضرب من الخيال، فالفعل الجماعي التشاركي هو السبيل لذلك والذي يضم مختلف أطياف المجتمع الرسمية منها وغير الرسمية.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية على أساس أنها تتشابه وتتماثل في الخصائص والسمات والتي نعتقد أنها احد معيقات التنمية البيئية على اعتبار أنها احد أبعاد التنمية المستدامة، إذ نسعى من خلال تحقيقها ضمان ديمومة الإمكانات المادية و الطبيعية... إلى الأجيال القادمة.

و يتحقق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

- التعرف على مشكلة النقل الحضري بالمدن الجزائرية كمعيق في تحقيق التنمية البيئية.
- التعرف على مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية كمعيق في تحقيق التنمية البيئية.
- التعرف مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية في معيقا تحقيق التنمية البيئية.

- التعرف على مشكلة عمليات الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية كمعيق تحقيق التنمية البيئية.
- التعرف على سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية كمعيق في تحقيق التنمية البيئية.

## رابعا– مبررات اختيار الموضوع للدراسة :

لقد تم اختيار الموضوع محل الدراسة لاعتبارات عدة نوردها على النحو الآتي :

- التوسع الحضري العمراني المتسارع الذي تعرفه الجزائر في ظل إنشاء المدن الحضرية الجديدة .
- تسجيل ارتفاع هام في الكثافة السكانية، مع وجود تمركز غالبية السكان في النصف الشمالي من الجزائر مما سبب حالة من الاختناق الحضري.
- ظهور المدن الحضرية الجديدة مع عدم التوسيع في خطوط النقل الحضري لفك العزلة عنها .
- الاعتداء على ممتلكات الدولة من مساحات خضراء و متاجر غير مستغلة من طرف الأشخاص.
- وجود مشكلات تهدد سيرورة الفعل التنموي و بخاصة في شقها البيئي من تبذير في الموارد الطاقوية.
- غياب شبه كلي لرقابة الدولة للممتلكات العامة ساهم في تمادي الاستحواذ عليها.
- وجود ترسانة قانونية وضوابط تشريعية في حماية البيئية و تجريم المعتدين عليها غير أنها تبقى صورية غير مفعلة غالبا.

## خامسا–التعاريف الإجرائية:

تمكن التعاريف الإجرائية من التعبير بوضوح عن ظاهرة أو إجراء ويمكن التحقق من صحته[1]، و لقد تم تعريف مفهومات الموضوع المدروس إجرائيا على النحو الآتي :

**1–المشكلات الحضرية:** يقصد بالمشكلة في هذه الدراسة أزمة أو خلل أو موقف غير محبذ وغير مألوف يستوجب التدخل من طرف الخبراء والمختصين لحلها، فتثير سخط واستهجان افراد المجتمع. ولهذه المشكلات الحضرية التي نتجت عن ظهور المدينة وتوسعها وحركية الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضرية انعكاسات واضحة على حياة أهل المدن.

عموما تم حصر أبعاد المشكلات الحضرية كالآتي:

- مشكلة النقل الحضري.
- مشكلة المنشآت التجارية العشوائية.
- مشكلة الحظائر و المواقف غير المشروعة للسيارات.
- مشكلة الهدم و إعادة البناء غير المشروع للسكنات الاجتماعية .
- مشكلة سوء التهيئة العمرانية

**2–التنمية البيئية:** يقصد بالتنمية إحداث التغييرات الايجابية في المحيط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان بدءا بالمحافظة على التمكنات البيئية من الزوال أو ما يهدد بزوالها وصولا إلى تنميتها و تطويرها.

## سادسا– الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1– **المنهج المعتمد في الدراسة:** تبعا لطبيعة الموضوع المدروس تم الاعتماد على المنهج الوصفي، و يهدف هذا المنهج إلى وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية...[2]

2- **أداة جمع البيانات:** لتحقيق الأهداف المرجوة من دراسة الموضوع الموسوم" المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية كمعيقات للتنمية البيئية"؛ تم إجراء دراسة ميدانية طبق خلالها أداة المقابلة الموجهة، وتكونت من(28) بندا توزعت على خمس محاور، نوردها كالآتي :

- ✓ **المحور الأول:** مشكلة النقل الحضري بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية (1-5).
- ✓ **المحور الثاني** : مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية (6-13).
- ✓ **المحور الثالث:** مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية (14-16).
- ✓ **المحور الرابع:** مشكلة عمليات الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية (17-22).
- ✓ **المحور الخامس:** مشكلة سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية (23-28).

أما فيما يتعلق بالبدائل و تقديراتها فتمثلت في : نعم /3، صحيح إلى حد ما/ 2، لا/ 1.

3- **مجالات الدراسة:** و تمثلت في :

- ✓ **المجال المكاني:** تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مدينة قالمة.
- ✓ **المجال الزمني:** تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين (15-18 ماي 2017)
- ✓ **المجال البشري** : و يتمثل مجتمع الدراسة في سكان و قاطني مدينة قالمة خلال جراء الدراسة الميدانية.

4- **العينة وخصائصها:** لكبر حجم مجتمع الدراسة الذي يقدر بمئات الآلاف؛ تم إجراء الاكتفاء بأولئك الذين لديهم أزيد من عشرة سنوات إقامة بوسط مدينة قالمة فضلا عن كونهم موافقتهم على إجراء مقابلات معهم. وتم بعدها اختيارهم بطريقة عشوائية ، و تكونت العينة من (39 مفردة) توزعت كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول (1) يبين توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **ذكور** | **18** | **46.15** |
| **إناث** | **21** | **53.84** |
| **المجموع** | **39** | **100** |

يوضح الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس، حيث أن (53.84%) من الإناث، في حين إن (46.15%) من المبحوثين هم ذكور.

5- **الخصائص السكومترية للأداة :** قبل المباشرة في تطبيق أداة المقابلة الموجهة على عينة الدراسة النهائية تم التأكد من صدقها من خلال إخضاعها للتحكيم من طرف أساتذة علم الاجتماع (3)، حيث ابدوا رضاهم على ما ورد فيه سواء من حيث انسجام البنود مع أبعادها أو من حيث السلامة اللغوية. وبعد هذه الخطوة البحثية تم تطبيقه على مفردات العينة استطلاعية(7 مفردات) بهدف التأكد من مستوى ثبات الأداة و الذي تم حسابه باستخدام معادلة الفاكرومباخ حيث اتضح انه يساوي (0.935).

**6- الأساليب الإحصائية:** بعد استيفاء البيانات من المبحوثين، تم في خطوة لاحقة تفريغ أداة المقابلة الموجهة بالاستعانة ببرنامج (spss20)وذلك تسهيلا للإجراءات الحسابية الإحصائية. وعموما تم الاعتماد على عدة أساليب إحصائية نوردها على النحو الآتي :

- إدخال البيانات بإعطائها رموزا دلالية .
- تحديد اتجاه الاستجابات وذلك من خلال حساب المدى، ثم تحديد الحد الأعلى والأدنى لفئات المقياس و التي جاءت كما يلي: لا (1-1.66) وهي منخفضة أو ضعيفة، صحيح إلى حد ما (1.67- 2.33) وهي متوسطة، نعم ( 2.34-3) و هي مرتفعة .
- حساب التكرارات والنسب المئوية ( خصائص العينة).
- حساب المتوسط الحسابي .
- حساب الانحراف المعياري .
- معامل الفاكروميخ.

## سابعا- عرض ومناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة:

**1-عرض ومناقشة النتائج الفرضية العامة:** وجاء نصها كالآتي:"" تعد مختلف المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية".

**الجدول (2) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية على اعتبار أنها معيق للتنمية البيئية".**

| البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| مشكلة سوء التهيئة العمرانية | 2.431617 | 0.604052 | مرتفعة | 1 |
| مشكلة المنشآت والمحلات التجارية العشوائية | 2.4006 | 0.57933 | مرتفعة | 2 |
| مشكلات الهدم وإعادة البناء غير المرخص للمبنى | 2.384617 | 0.58407 | مرتفعة | 3 |
| مشكلة النقل الحضري | 2.3846 | 0.56794 | مرتفعة | 4 |
| مشكلة الحظائر و المواقف غير المشروعة للمركبات | 2.34186 | 0.5933 | مرتفعة | 5 |
| المجموع | 2.3886 | 0.5857 | مرتفعة | |

لقد اتضح من الجدول أعلاه أن المشكلات الحضرية المختلفة بالمدن الجزائرية تعد معيقا للتنمية البيئية، ونستدل على ذلك بقيمة المتوسط الحسابي لمجموع استجابات المبحوثين حسب الأبعاد(2.3886) وبانحراف معياري (0.5857)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.43-2.34)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (0.60-0.56) وبدرجة اتفاق مرتفعة والتي تتناسب والبديل(نعم). وعليه يمكن القول أن الفرضية التي تمت صياغتها" تعد مختلف المشكلات الحضرية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية" قد تحققت.

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات وتغيرات عميقة في النصف الأخير من القرن الماضي، فكادت تغير من ملمحه كلية، من مجتمع محلي قروي إلى مجتمع متحضر مدني. فظهرت العديد من المدن الجزائرية(48 مدينة) أضيف إليها لدواعي عدة مدن منتدبة مستحدثة مؤخرا. بل ظهرت في الجزائر منذ أزيد من عقد من الزمن مدن جديدة كآلية للتخفيف من الضغط على مراكز المدن وحلا للمشكلات الحضرية المتزايدة. غير أن المتمعن لواقع التخطيط العمراني بالمدن الجزائرية، يدرك وجود تباين واختلاف جلي فيما بينها؛ سواء من حيث مستويات التحضر والكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية و غيرها من المعطيات الديمغرافية. فهذا الانتقال من المجتمع قروي تقليدي إلى مجتمع المدينة والتحضر، لم يمكن من إيجاد حلول للمشكلات الأزلية، بل نعتقد انه قد زاد في تأزمها وتعقدها. وهذا بالإضافة إلى ما ورد في "تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ( الموئل الثالث)" خاصة في شقه المتعلق بالبعد البيئي في سياقات الحديث عن التنمية الحضرية المستديمة والتي نوردها كالآتي [3]:

- ☒ الزيادة المطردة في عدد ساكني الأحياء الفقيرة في كثير من البلدان النامية كان التوسع الحضري يتسم في كثير من الأحيان بأنه توسع غير رسمي وغير قانوني وتغلب عليه المستوطنات العشوائية.
- ☒ محدودية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي بدرجة محدودة.
- ☒ ارتفاع التكاليف على البيئة الطبيعية حيث تنشأ عن ارتفاع مستويات التحضر تحديات بيئية محددة مقترنة بكثافة استخدام الأراضي و ارتفاع استهلاك الموارد والطاقة والضغوط على الإمدادات الغذائية و تزايد تدفقات السلع و الأشخاص والفضلات. ويرجح أن تشهد المدن التي لا تتسم بجودة التخطيط و التنظيم تزايد المخاطر الصحية البيئية واضطراب النظم البيئية وتفاقم مشكلة تلوث الهواء و المياه و استنزاف الموارد الطبيعية.
- ☒ زيادة حدة الكوارث في المدن، حيث ارتفعت الكوارث الطبيعية من صنع الإنسان و حدتها و أثرها على المدن ارتفاعا كبيرا منذ عام 1996.

في ضوء سعي الجزائر نحو تحقيق تنمية حضرية مستدامة –بما يكفل الاستخدام والاستثمار الأمثل والعقلاني للإمكانات الموجودة في المحيط الطبيعي من موارد طاقوية وغابية.... لتستمتع بها الأجيال الحالية والقادمة على قدر المساواة– وضعت في أجندتها السياسية التنمية البيئة في مقدمة الأولويات من خلال سن القوانين والمراسيم التنظيمية لحماية البيئة. كما بادرت بإنشاء هياكل وأجهزة إدارية تعمل على تحقيق مختلف مساعي التنمية البيئية، وذلك تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972، ومنه استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974، و كانت أول جهاز إداري متخصص في حماية البيئة ( مرسوم رقم 156/74 يوليو 1974) من خلال تخصيص وزارة لتهيئة الإقليم والبيئة [4].

كما تم إصدار قانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة، و التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية، واتقاء كل أشكال التلوث والمضار ومكافحته وتحسين إطار المعيشة و نوعيتها (قانون 03/83، ج ر، عدد 06/ 1983 [5]) وتوالى إصدار القوانين ...

بالرغم من هذه الترسانة الهائلة من الإجراءات القانونية التنظيمية؛ إلا أن الجزائر لم تولي اهتماما فعليا بالبيئة، و يبرز ذلك من خلال التمويل المالي الضعيف لها مقارنة بقطاعات أخرى، لذا مازالت تعاني من مشكلات بيئية كثيرة والواقع الاجتماعي المعيشي يدل على ذلك خاصة ما تعلق بالجانب الحضري .

من بين المشكلات الحضرية الخطيرة التي نعتقد أن لها الأثر السلبي على البيئة بمكوناتها نذكر مشكلة النقل الحضري، الانتشار المرعب للحظائر العشوائية غير المشروعة للمركبات، مشكلة الهدم وإعادة البناء غير المرخص للبنايات، مشكلة المحلات العشوائية التي أصبحت ملاذا و محضنا للجريمة، و هذا في انعكاس لسوء التخطيط من المصالح المسئولة على التهيئة العمرانية وهو ما أكدته نتائج الدراسة الحالية.

2-عرض ومناقشة النتائج الفرضية الفرعية الأولى: وجاء نصها على النحو الآتي:" تعد مشكلة النقل الحضري بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية".

**الجدول (3) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مشكلة النقل الحضري بالمدن الجزائرية كمعيق للتنمية البيئية".**

| البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| **قدم حظيرة حافلات النقل الحضري** | **2.641** | **0.48597** | **مرتفعة** | **1** |
| **توسع في المحيط العمراني مع قلة في عدد خطوط النقل الحضري** | **2.5897** | **0.49831** | **مرتفعة** | **2** |
| **عدم توفر النقل الحضري العمومي بالمدينة** | **2.4359** | **0.55226** | **مرتفعة** | **3** |
| **عدم توفر مواقف لانتظار حافلات النقل الحضري** | **2.4103** | **0.59462** | **مرتفعة** | **4** |
| **وجود قلة في عدد الحافلات على مستوى المدينة** | **1.8462** | **0.70854** | **متوسطة** | **5** |
| **المجموع** | **2.3846** | **0.56794** | **مرتفعة** | |

لقد اتضح من الجدول أعلاه إلى أن المشكلات النقل الحضري بالمدن الجزائرية تعد معيقا للتنمية البيئية"، ونستدل على ذلك بقيمة المتوسط الحسابي(2.3846) وبانحراف معياري(0.56794)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1.8462-2.641)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (0.70854-0.48597) وبدرجة اتفاق مرتفعة والتي تتناسب والبديل(نعم). وعليه يمكن القول أن الفرضية التي تمت صياغتها" تعد مشكلة النقل الحضري بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية" قد تحققت.

لتنشيط الحياة الإنسانية وتحقيق التواصل بين مختلف الأفراد والجماعات كان من الضروري الاهتمام بشبكة الطرق، مما يضمن تحقيق تنمية و تطور اجتماعي. تعد الطرق الحضرية بمختلف أنواعها بمثابة الشرايين في جسم المجتمع...و تتدعم بشبكة نقل حضري تنسجم مع المعطيات السكانية و المهنية....غير انه قد تخفق الهيئات المسئولة في تحقيق ذلك بسبب سوء التخطيط الذي لا يأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع الديمغرافي ، فتبقى لدى البعض عبارة عن سياسات ارتجالية ترقيعية أو اجتهادات بعيدة عن استشارة ذوي الخبرة و الاختصاص.

إن الاهتمام الدولة بقطاع النقل الحضري له دور بارز في تبني استراتيجيات فعالة وناجعة للحد من مشكلات المرور الخانقة التي تعاني منها المدن الجزائرية الكبرى مثل العاصمة، عنابة، قسنطينة، باتنة....و بما يتماشى و سياسة إدامة المحافظة على البيئة؛ ويتحقق هذا في ضوء إتباع الإجراءات العملية الآتية في عملية تسيير النقل الحضري[6]:

- ☒ جعل المساحات المخصصة لمواقف المركبات و استغلالها بشكل جيد و مناسب .
- ☒ تحسين شبكة الطرق الموجودة والاهتمام بالتقاطعات في المناطق الخضرية، وإجراء الصيانة المستمرة لشبكة النقل وفق الأساليب الحديثة التي تحافظ على استمرار الحركة أثناء القيام بعمليات الصيانة.
- ☒ التحكم في الحركة عن طريق أبعاد المرور النافذ للمناطق الحضرية التي لا تحتاج إلى التوقف في المدينة أو مركزها للتخفيف من حدة الازدحام المرور و أثاره الضارة.
- ☒ تصميم أنظمة نقل تقوم على مبدأ فصل المسارات، بحيث يتوفر فيها طرقا للمشاة و الدراجات و إضافة إلى توفير بدائل للسيارات الخاصة بوسائل نقل عامة جذابة و آمنة.
- ☒ المحافظة على المواقع التاريخية والأثرية عند تصميم المسارات والحد من الضوضاء والتلوث السمعي، و إعطاء الأولوية للاعتبارات البيئية في عملية التخطيط والتقيد بشروط التنوع البيولوجي.
- ☒ توفير شروط الصحة والسلامة العامة في أنظمة النقل العام في المدن، و من هنا يجب تصميم و تشغيل نظم النقل بطريقة غير مضرة بالصحة العامة.

**3-عرض ومناقشة النتائج الفرضية الفرعية الثانية:** وجاء نصها على النحو الآتي :" تعد مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية".

**الجدول (4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية كمعيق التنمية البيئية.**

| البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| **كثرة التجار الفوضويين بجوار المحلات التجارية يعيق حركة المارة** | 2.5385 | 0.5547 | **مرتفعة** | **1** |
| **تحويل المحلات والمراكز التجارية غير النشطة إلى أوكار للرذيلة** | 2.4359 | 0.59802 | **مرتفعة** | **2** |
| **وجود عشوائية في إنشاء المنشآت التجارية في ظل مشروع الرئيس** | 2.4359 | 0.55226 | **مرتفعة** | **3** |
| **كثرة التجار الفوضويين بسوق وسط المدينة يشجع السرقة** | 2.4103 | 0.63734 | **مرتفعة** | **4** |
| **رمي النفايات من المحلات و الأسواق في وسط الطريق** | 2.4103 | 0.54858 | **مرتفعة** | **5** |
| **استحواذ أصحاب المحلات التجارية** | 2.4103 | 0.63734 | **مرتفعة** | **6** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **بسوق وسط المدينة على الأرصفة** | | | | |
| **سوء تموقع المؤسسات الإدارية (الضمان الاجتماعي + بنك) وجعلها بجوار سوق بوسط المدينة** | 2.359 | 0.58432 | **مرتفعة** | **7** |
| **استحواذ قاطني العمارات على محلات غير المستغلة كإسطبلات، مخازن للسلع....** | 2.2051 | 0.52212 | **متوسطة** | **8** |
| **المجموع** | 2.4006 | 0.57933 | **مرتفعة** | |

لقد اتضح من الجدول أعلاه إلى أن مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية تعد معيقا للتنمية البيئية، ونستدل على ذلك بقيمة المتوسط (2.400) وبانحراف معياري (0.579)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2.538-2.205)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين(0.637-0.522) وبدرجة اتفاق مرتفعة والتي تتناسب والبديل(نعم). وعليه فالفرضية التي تمت صياغتها" تعد مشكلة المنشآت الحضرية التجارية العشوائية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية" قد تحققت.

بهدف بناء اقتصاد وطني قوي خارج إطار الريع الطاقوي؛ عملت الجزائر على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة مفعلة لليد العاملة المحلية و الوطنية بهدف التقليل من البطالة التي كانت تعاني منها شريحة هامة من المجتمع (الشباب) من جهة، و أيضا تلبية احتياجات المواطن بالمنتوج الوطني-الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- كمؤسسات منتجة وتجنب استيرادها من الخارج من جهة أخرى.

بالرغم من ذلك تبقى الاستفادة من مثل هذه المشاريع ضئيلة و مداخيلها أدنى من أن تذكر. و عليه تم تبني توجه آخر بهدف تفعيل الشباب البطال ودفعه نحو العمل من خلال إنشاء محلات بمختلف البلديات على مستوى الوطن. غير ان المتمعن في مدى تحقيق هذه المحلات للأهداف المرجوة منها حتما يدرك أنها هامشية في بعض الأحيان.

بل إن البعض من هذه المحلات- محلات الرئيس كما تسمى- تم إنشاؤها بعشوائية مكانية تامة تتم عن سوء في التخطيط . ونأخذ على سبيل المثال المركز التجاري الذي تم إنشاؤه منذ أزيد من (10 سنوات) على مستوى حي احمد طواهري (حي 500 مسكن) بأعالي مدينة قالمة وينشط على مستواه فعليا- في الواجهة ( 4 محلات) فحسب من المجموع الكلي المقدر(90 محلا)، مما عرض البقية إلى التخريب وحولها أوكارا وملاذا للمجرمين والمنحرفين.

إن موقع هذا المجمع التجاري لا يخدم بتاتا النشاطات التجارية (عزوف المستفيدين لا يحقق الربح)؛ وذلك أن العمارات المقابلة له تتوفر على العديد من المحلات التجارية العاملة منذ وجود الحي. والغريب في الأمر إن فشل هذا المشروع المقدر انجازه وتهيئته بالملايير قد تدعم بمشروع تجاري فاشل آخر من خلال إنشاء سوق جواري في نفس المكان، والتي حولت فيما بعد من طرف بعض قاطني الحي إلى إسطبلات، مخازن للتبن، مواقف للسيارات...هذا الوضع دفع بالسكان إلى مناشدة الجهات المسئولية لإيجاد حلول لهذه المشكلة التي تزداد تداعياتها السلبية على السكان تدريجيا.

وهذا الوضع ليس مقصورا فحسب على هذه المنطقة أو المدنية بل هو واقع تعانيه العديد من المدن الجزائرية وفق ما تتناقله وسائل الإعلام الجزائرية. فكان من الأولى أن يتم قبل التخطيط للقيام بمثل هذه المشاريع التجارية هو إجراء دراسة مستفيضة حول طبيعة التجمعات السكانية وحاجات السكان ومداخيل هذه المشاريع التجارية.

وفي ذات السياق تشهد مدينة قالمة تمركزا للمحلات التجارية على مستوى احد شوارعها (شارع التطوع) حيث يضم مراكز تجارية كبرى و يقابلها سوق لبيع الخضر والفواكه، غير أن الملاحظ هو الانتشار الواسع للتجارة الموازية على طرفي هذا الشارع، مما ولد اختناقا مروريا على مستوى الشارع (الشاحنات المحملة بالسلع و السيارات والأشخاص...) والذي يتدعم من خلال استحواذ أصحاب المحلات على الأرصفة المخصصة للمارة لعرض سلعهم و معروضاتهم. بالإضافة إلى ترك المخلفات الصلبة وغيرها من طرف أصحاب المحلات التجارية و سوق بيع الخضر والفواكه في وسط الشارع لقلة عدد الحاويات المتوفرة على مستواها، مما يبعث بروائح كريهة على الدوام.

كما لا يفوتنا في هذا السياق الحديث عن سوء تموقع المؤسسات الحكومية من الأسواق و المحلات التجارية، حيث انه تم بجوار السوق التجاري المذكور آنفا إنشاء مركز للضمان الاجتماعي و بنك ... و التي كان من المفروض أن تنشأ بالأماكن الراقية و الأحياء الإدارية نوعا ما مثل حي قهدور الطاهر أو طريق الجامعة...

**4-عرض ومناقشة النتائج الفرضية الفرعية الثالثة:** وجاء نصها على النحو الآتي:" تعد مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية.

**الجدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية في معيقا تحقيق التنمية البيئية.**

| البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| **كثرة الحظائر العشوائية للمركبات في وسط المدينة** | 2.4359 | 0.59802 | **مرتفعة** | **1** |
| **استحواذ أصحاب الحظائر العشوائية على المساحات الخضراء في التجمعات السكانية** | 2.4359 | 0.55226 | **مرتفعة** | **2** |
| **استحواذ أصحاب الحظائر غير المشروعة للمركبات لجوانب الطرق** | 2.1538 | 0.62989 | **متوسطة** | **3** |
| **المجموع** | 2.34186 | 0.5933 | **مرتفعة** | |

لقد اتضح من الجدول أعلاه إلى أن مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية تعد معيقا للتنمية البيئية، ونستدل على ذلك بقيمة المتوسط الحسابي (2.341) وبانحراف معياري (0.593)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.435-2.153)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (0.629-0.552) وبدرجة اتفاق مرتفعة والتي تتناسب والبديل(نعم). وعليه يمكن القول أن الفرضية التي تمت صياغتها" تعد مشكلة الحظائر والمواقف غير المشروعة للمركبات بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية" قد تحققت.

تعد مشكلة إنشاء الحظائر غير المشروعة من المشكلات الحضرية التي عملت الجزائر على التكفل بها من خلال حصر عددها وسن القوانين التي تضبطها؛ إلا أن الوضع يبقى حاله مع تزايد استفحالها من خلال الاستغلال غير

المشروع للمساحات الخضراء التي تعد حقا مشروعا للقاطنين بتلك الأحياء السكنية. كما أن البطالة التي يعاني من منها البعض من الشباب قد تكون السبب وراء امتهان مثل هذا العمل تجنبا للدخول في عالم الجريمة، أو قد يكون المبرر هو الكسب السهل سارع البعض من الشباب إلى الاستحواذ على المساحات الخضراء للتجمعات السكانية، أو جوانب الطرقات لإنشاء حظائر ومواقف للمركبات بطريقة غير مشروعة، مقابل مبالغ خيالية لضمان سلامة المركبات و قد تكون تحت طائلة التهديد بالتخريب العمدي.

**5-عرض و مناقشة النتائج الفرضية الفرعية الرابعة:** وجاء نصها على النحو الآتي:" تعد مشكلة الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية".

**الجدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مشكلة الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية كمعيق للتنمية البيئية**

| البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| **الهدم غير المرخص للشقق في العمارات يهدد سلامة السكان** | 2.4615 | 0.60027 | **مرتفعة** | **1** |
| **انعدام تدخل شرطة العمران في حال عمليات الهدم غير المشروع** | 2.4359 | 0.55226 | **مرتفعة** | **2** |
| **التهديم العشوائي يهدد أساسات البناء** | 2.4103 | 0.54858 | **مرتفعة** | **3** |
| **تحويل مداخل العمارات إلى ورشات بناء** | 2.4103 | 0.67738 | **مرتفعة** | **4** |
| **ترك مخلفات هدم الشقق لإعادة التصميم بجوار البناية** | 2.3333 | 0.57735 | **مرتفعة** | **5** |
| **الإزعاج الدائم بسبب تحويل ورشات البناء** | 2.2564 | 0.54858 | **متوسطة** | **6** |
| **المجموع** | 2.384617 | 0.58407 | **مرتفعة** | |

لقد اتضح من الجدول أعلاه إلى أن مشكلة الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية تعد معيقا للتنمية البيئية، ونستدل على ذلك بقيمة المتوسط الحسابي لمجموع استجابات المبحوثين (2.384) وبانحراف معياري (0.584)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.4615-2.2564)، و تراوحت الانحرافات المعيارية بين (0.677-0.548) وبدرجة اتفاق مرتفعة والتي تتناسب والبديل(نعم). وعليه يمكن القول أن الفرضية التي تمت صياغتها" تعد مشكلة الهدم وإعادة البناء غير المرخص للسكنات الاجتماعية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية" قد تحققت.

إن عمليات التحضر المجتمعي في الجزائر أدت إلى ظهور العديد من المدن الحضرية خاصة على مستوى الجزء الشمالي منها، في توزيع غير متجانس للخدمات التي تتمركز بالشمال مع إهمال واضح لمناطق الجنوب التي تعد قطبا حيويا للموارد الطاقوية، كما تعد عمود الاقتصاد ومصدر الدخل في الجزائر. بالرغم من ايلاء الاهتمام بقضايا الإسكان وتهيئة العمران و إنشاء هيئات مختصة بهذا الشأن و سن ترسانة تشريعية قانونية لتنظيمه إلا أن هذا القطاع يعاني العديد من المشكلات ليس فحسب على المستوى الوطني و لكن على مستوى الوطن العربي ككل. فمن أهم قضايا الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية في العالم العربي عامة والجزائر خاصة على النحو الآتي[7]:

- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن .
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق و الصالحة للسكن.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بنا يضمن الصيانة و استغلال كافة الوحدات الشاغرة.
- عدم التكامل بين أماكن السكن و فرص العمل.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على إمدادات مياه ومأمونة و صرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام و شبكة الطرق.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل و سوء توزيع الوحدات.

مازالت الجزائر حكومة تعمل في ظل تحقيق العدالة الاجتماعية وصون كرامة المواطن من خلال تأمين السكن اللائق به، ولعلها من بين الدول القلائل من تؤمن ذلك. فانتهجت صيغ سكنية (السكن الترقوي،البيع بالإيجار، التساهمي...) متعددة بحسب الفئة المستهدفة بها–مرتبط بالدخل الأسري–، وأيضا السكن الاجتماعي الموجه لفائدة العائلات المعوزة والفقيرة وأصحاب السكن الهش، وذلك للتخفيف من أزمة السكن.

غير انه وبمجرد استلام مفاتيح السكن تحت أي صيغة كانت، حتى نجد المستفيد منه يباشر بعمليات الهدم وإعادة البناء بطريقة غير قانونية (غير مرخص)عادا نفسه مهندسا معماريا أو بناء ماهرا، في تناقض صريح لمضمون عقود الإيجار أو الملكية الموقعة بين المؤجر والمستأجر حيث تمنع منعا باتا إلى حد التجريم مثل هذه الأفعال.

تعد عمليات الهدم وإعادة البناء للشق بالعمارات من الظواهر الاجتماعية المشوهة لمظهر المدينة من جهة كما أنها تهدد سلامة المواطنين و أمنهم من جهة أخرى، ولعل أخطرها تهديم الجدران والدعائم..... فالمار منا على التجمعات السكانية خاصة العمارات بمدينة قالمة( حي احمد طواهري، حي عين الدفلة( A BC)، المدينة الجديدة، قهدور الطاهر...) يجد أن غالبيتها قد تحولت إلى ورشات بناء تستمر بضعة أشهر قد تتجاوز أحيانا مدة سنة كاملة، ومن اجل ماذا؟؟؟؟ بضع مليمترات إضافية.

أما القاطنين بالطوابق الأرضية فان البعض منهم من يستحوذ على جوانب المكان من مساحات خضراء تحول إلى غرفة إضافية أو محلا تجاريا أو محلا لوضع المركبة. بالطبع ليست صورة خيالية او عن مدينة اخرى او دولة أخرى؛ بل هو حال كل مدننا تجاوزات بالجملة في قطاع السكن والمنتهك هو الساكن ضاربا عرض الحائط القانون العقابي. و هذا يشوه المنظر العام للبيئة المعيشية[8].

ولعل ما شجع على القيام بمثل هذه التصرفات هو الغياب شبه كلي للرقابة العمرانية، كما قد يكون السبب وراء ذلك عدم احترام المقاولين المشرفين على انجاز السكنات والمنشآت للشروط المتفق عليها في دفتر الشروط الموقع. دون أن ننسى تلك الرغبة المتنامية لدى الكثيرين في إعادة تصميم المنزل حسب رغبته و رأيه، فتتحول السكن من شقة من ثلاث غرف إلى شقة من أربع...

وبخصوص انعكاسات عمليات الهدم وإعادة البناء وتحويل المحيط الخارجي والداخلي للعمارات إلى ورشات بناء، لتتحول تدريجيا إلى مكان تتواجد وتتوالد فيه الفئران والجرذان ومأوى للحيوانات المشردة من كلاب ضالة و... فعمليات الهدم وإعادة البناء غير المرخص تشكل خطرا على البيئة أولا والسكان ثانيا، لتؤدي إلى مشكلات حضرية بيئية تجعل منها بيئة غير صحية، و نذكر أهمها على النحو الآتي:

– إزعاج وضوضاء وقلق مستديم يعكر صفوة و راحة بال الساكنين، مما قد تدفع بالبعض منهم الى الانتقال من مقر سكناهم إلى آخر هربا من هذا الوضع المفروض والمرفوض في آن واحد.

– تلوث في المحيط من خلال ترك مخلفات البناء والهدم أمام و داخل البنايات لتنمو وتعشش فيه الحيوانات المشردة والقوارض كالجرذان والفئران.

– تلوث بصري يشوه المنظر العالم للمحيط العمراني وينزع عنه الطابع الجمالي، من خلال هوائيات مقعرة، نوافذ متعددة الأشكال و الألوان، تحويل شرفات إلى نوافذ، تحويل مداخل السكن (الطابق الأرضي)...

–تلوث هوائي ناتج عن تغيير مداخل و مخارج الهواء في الشقق قد تسبب حالات من الاختناق، كما ان تراكم مخلفات البناء و الهدم تبعث تدريجيا روائح مؤذية مزعجة للمارة و أصحاب العمارة.

– تغيير مجاري قنوات صرف القاذورات داخل الشقق، يسبب تخريبا للشبكة العامة لقنوات صرف القاذورات.

إن الانسجام والتناسق العمراني والاستمتاع بالطابع الجمالي للمدينة هو في الحقيقة محصلة الالتزام بين الفاعلين في المجتمع باحترام القوانين التنظيمية للسكن بمختلف صيغه؛ زد على ذلك تجريم المخلين بهذا الالتزام بتطبيق القوانين الردعية التي تتحقق في ضوء تفعيل دور شرطة العمران.

إن مثل هذه المشكلات الحضرية تنعكس على البيئة فتخلف منظرا مشوها عن المدنية

6- **عرض ومناقشة النتائج الفرضية الفرعية الخامسة:** وجاء نصها على النحو الآتي:" تعد مشكلة سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية".

**الجدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين نحو مشكلة سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية معيقا في تحقيق التنمية البيئية.**

| البنود | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| انعدام شبه كلي للإنارة في الليل | 2.641 | 0.5374 | مرتفعة | 1 |
| تسربات بالجملة في قنوات المياه الصالحة للشرب | 2.5128 | 0.55592 | مرتفعة | 2 |
| قنوات صرف المياه في حالة تصدع و اهتراء | 2.4615 | 0.5547 | مرتفعة | 3 |
| شبكات طرق مهترئة على مستوى وسط المدينة | 2.359 | 0.62774 | مرتفعة | 4 |
| ترك مخلفات عمليات الصيانة من طرف البلدية على جوانب الطرقات | 2.3333 | 0.66227 | مرتفعة | 5 |
| عدم تناسب بين حجم بالتجمعات السكانية و أماكن رمي النفايات | 2.2821 | 0.68628 | متوسطة | 6 |
| المجموع | 2.431617 | 0.604052 | مرتفعة | |

لقد اتضح من الجدول أعلاه إلى أن مشكلة سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية تعد معيقا للتنمية البيئية"، ونستدل على ذلك بقيمة المتوسط الحسابي لمجموع استجابات المبحوثين (2.4316) وبانحراف معياري (0.604)،كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2.641−2.2821)، و تراوحت الانحرافات المعيارية بين (0.686−0.5374) وبدرجة اتفاق مرتفعة والتي تتناسب البديل(نعم). وعليه فالفرضية التي نصها تعد مشكلة سوء التهيئة العمرانية للتجمعات السكانية بالمدن الجزائرية معيقا للتنمية البيئية" قد تحققت.

تحظى عملية تهيئة العمران الحضري أهمية بالغة في سياسة تسيير قطاع العمران و الإسكان من خلال العمل على توفير مختلف الإمكانات، لتأتي في مقدمتها توفير الأمن أولا للسكان وثانيا تقديم الخدمات الصيانة الدورية. ومن أهم ما بإمكانه تدعيم الأمن في الوسط الحضري الذي تتنامي به أفعال الجريمة (السرقة..) هو توفير الإنارة الليلية في التجمعات السكانية خاصة؛ مع التوزيع العادل لها والمنسجم مع طبيعة العمران وعدد السكان. وهذه الخدمة التي من الواجب توفرها على مستوى مدينة قالمة أشبه بالمنعدمة في بعض أحيائها وتجمعاتها السكنية، مثل حي احمد طواهري في أعالي قالمة والذي يضم ما يقارب (50 عمارة) وأيضا حي عين الدفلة (150 عمارة) أين العشوائية في التوزيع بالإضاءة الليلية تبدو جلية...والجدير بالتنويه إلى أن أعمدة الإنارة موجودة فعليا على مستوى هذين الحيين غير أنها تحتاج إلى الصيانة فحسب، لينعم هذين الحيين بالظلام خاصة في ليالي الشتاء الطويلة مما يشجع على ارتكاب الفعل الإجرامي.

في ظل تبني سياسة ترشيد استهلاك المواد المائية كاستجابة لانخفاض منسوب المياه في بعض من السدود في الوقت الراهن؛ تعمل مصالح المياه على تنظيم عملية توزيع المياه على التجمعات في رزنامة محددة تلتزم بها، و في حال وجود أعمال صيانة فيتم التبليغ عنها عبر البث الإذاعي بإذاعة قالمة، لتنبيه المواطنين قصد اخذ احتياطاتهم من الماء.

بالرغم من ذلك تبقى المشكلة الحقيقية تتمثل في اهتراء شبكة المياه الصالحة للشرب على مستوى مدينة قالمة، حيث نجد التسربات مستفحلة على مستوى غالبية التجمعات السكانية، و إن تمت أعمال الصيانة فهي مجرد حلول ترقيعية آنية، ليستمر الوضع على حاله بضع سنين أو عقود أخرى.

وفي سياق حديثنا عن الصيانة سواء للطرقات أو غيرها فغالبا ما تترك مخلفات (أنابيب، أتربة، ..) أعمال الصيانة على أطراف الطرقات و بجوار البالوعات والتي يعبث ويلعب بها الأطفال دون وعي منهم بمخاطرها و أضرارها على صحتها و سلامتهم. و أيضا قد تترك قنوات صرف القاذورات في العمارات مفتوحة لتجعل احتمال السقوط بها واردا خاصة الأطفال، أما خروج القوارض منها فأمر حتمي.

أما بخصوص أشغال الصيانة التي تخضع لها قنوات صرف المياه أحيانا في حال انسدادها في فصل الشتاء فهي شكلية إلى ابعد حد. والمشكلة تزداد تعقيدا في حال تداخل قنوات صرف المياه مع شبكة المياه الصالحة للشرب مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين، مما يدفع بهم نحو اقتناء المياه المعدنية في ظل ضعف القدرة الشرائية في استخداماتهم اليومية .

عادة ما تتكون مياه الصرف الصحي في أي مدينة من مجموع المياه المستعملة في المنازل: مثل مياه المطابخ والحمامات من دورات المياه ومياه الأمطار... يعد التخلص من مياه الصرف الصحي من أهم المشاكل الرئيسية

التي يقابلها المسئولون عن الصحة العامة للسكان في المدن... وتزداد هذه المشكلة حدة عندما تتسع المدينة و تتصل ضواحيها بضواحي المدن الأخرى المجاورة و يتكون من الجميع وحدة سكانية بالغة الضخامة.[9]

وفيما يتعلق بمحدودية أو عدم كفاية أماكن التخلص من القمامة والنفايات المنزلية، فاستجابات المبحوثين تؤكد أنها نسبية، بمعنى أنها موجودة غير أنها لا تتناسب وحجم التجمعات السكانية. وهو ما يتفق و نتائج الدراسة التي أجراها "رداف لقمان" حيث أن (90.62%) من المبحوثين أكدوا وجود أماكن لرمي النفايات، اما (9.37%) نفوا ذلك ومرجع ذلك حسبهم أما إلى عدم كفاية الأماكن المخصصة للنفايات أو لبعد حاويات رمي النفايات عن أماكن السكن، بنسب متفاوتة قدرت ب(66.66%)، (33.33%) على التوالي[10].

## خاتمة:

في ظل السعي نحو تحقيق تنمية حضرية مستديمة؛ تعمل الجزائر على تبني استراتيجيات التنمية الحضرية من خلال وضع الايكولوجيا الاجتماعية احد أولوياتها.غير ان المشكلات الحضرية المتنامية باستمرار بالمدن الجزائرية تحدث اختلالات في السياسة الحضرية، لتبرز ذلك القصور في التخطيط والتسيير العمراني من جهة كمشكلة النقل الحضري، التهيئة العمرانية خاصة ما تعلق بأشغال صيانة. ومن جهة أخرى تبزر الانتهاكات الصادرة من طرف السكان مثل إنشاء الحظائر العشوائية غير المشروعة، عمليات الهدم وإعادة البناء للشقق... مما يؤثر على مسار التنمية المستدامة عامة والبيئية خاصة من خلال تهديد المكتسبات والإمكانات الطبيعية الكامنة و الظاهرة من خلال اللاعقلانية في التعامل معها من بني البشر.

## الهوامش:

[1] –ابراهيم ابراش: المنهج العلمي و تطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان، 2008، ط1،56

[2]– محمد عبيدات و آخران: منهجية البحث العلمي – القواعد و المراحل و التطبيقات، دار وائل للنشر ، عمان، ط2، 1999، 46

[3]– الأمم المتحدة: الجمعية العامة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة ( الموئل الثالث)، التقدم المحرز حتى الآن في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) و تحديد التحديات الجديدة و الناشئة على صعيد التنمية الحضرية المستدامة، تقرير من الأمين العام للمؤتمر، 18/17/ سبتمبر، 2014، 11–12

[4] – مرسوم رقم 156/74 ، مؤرخ في يوليو 1974، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة ج ر، عدد59:المؤرخة قس 23 جويلية 1974.

[5]قانون 03/83، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر ، عدد 06/ 1983 .

[6]– خلف الله بوجمعة: مدخل إلى تسيير التقنيات الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 85،2012–86

[7]– جامعة الدول العربية: الإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة 2030، 11

[8]ناصر مراد: التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، العدد 46، ربيع 2009 ،122–123

[9]–احمد مدحت إسلام : التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، الكويت، 175،1990

[10]– رداف لقمان : مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية بمدينة قسنطينة، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، 116.